



الجلسة ٦٣١٨

الخميس ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد سلام..... (لبنان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي..... السيد دولغوف أوغندا..... السيد روغوندا البرازيل..... السيدة فيوتي البوسنة والمهرسك..... السيد باراليتش تركيا..... السيد أبا كان الصين..... السيد دو شياوكونغ فرنسا..... السيد دو ريفر غابون..... السيد مونغاراموسوتسي المكسيك..... السيد بوينتي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية..... السير مارك ليال غرانت النمسا..... السيد ماير - هارتنغ نيجيريا..... السيدة أوغوو الولايات المتحدة الأمريكية..... السيدة رايس اليابان..... السيد أوكودا

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

(S/2010/213)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room U-506



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2010/213)

الرئيس: وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت للسيد إبراهيم غمباري، الممثل الخاص المشترك للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد غمباري إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

وأود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى تقرير الأمين العام عن البعثة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2010/213).

وفي هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد إبراهيم غمباري.

وأعطي الكلمة الآن للسيد غمباري.

السيد غمباري (تكلم بالإنكليزية): يسعدني ويشرفني جدا أن أكون هنا في المجلس اليوم لعرض آخر تقرير للأمين العام (S/2010/213) عن البعثة المختلطة للاتحاد

الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ويغطي التقرير الفترة من ١ شباط/فبراير إلى ٣٠ نيسان/أبريل ويحدد التقدم المحرز والتحديات التي ما زالت قائمة في تنفيذ ولاية البعثة. ويتناول العملية السياسية والحالة الأمنية والإنسانية في دارفور، ويناقش التقدم المحرز بشأن النقاط المرجعية التي سبق أن حددها المجلس ووافق عليها.

وكما يعلم أعضاء المجلس، فإنني توليت مهام بصفتي الممثل الخاص المشترك للبعثة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في ٢٢ كانون الثاني/يناير ووصلت إلى الفاشر، عاصمة دارفور، في ٢٥ كانون الثاني/يناير وأقيمت هناك. وكما هو مبين في تقرير الأمين العام، فإن دارفور شهدت عدة تطورات إيجابية منذ ذلك الحين. وعلى وجه الخصوص، فقد حقق كبير الوسطاء المشترك نجاحا كبيرا في محادثات السلام في الدوحة من خلال إنشاء حركة التحرير والعدالة، وإدماج أعضاء من جيش تحرير السودان - القوى الثورية (مجموعة طرابلس) وجزء من مجموعة خارطة الطريق (مجموعة أديس أبابا) في حركة جديدة واحدة تحت قيادة التيجاني السيسي محمد أتييم، وهو سياسي بارز من دارفور شغل في السابق منصب حاكم دارفور. وتلا ذلك توقيع اتفاقين إطارين لحل الصراع في دارفور بين الحكومة وحركة العدل والمساواة في ٢٣ شباط/فبراير، وبينها وبين حركة التحرير والعدالة المنشأة حديثا في ١٨ آذار/مارس.

وفي نيسان/أبريل ٢٠١٠، نظّم فريق الوساطة عددا من حلقات العمل في مجال بناء القدرات للحركات المسلحة بغية تعزيز تماسكها، وكذلك قدرتها واستعدادها للدخول في المفاوضات المباشرة مع الحكومة. ووفرت البعثة المختلطة الخبراء، بما في ذلك بخصوص ترتيبات وقف إطلاق النار والمسائل الجنسانية، لدعم جهود الوساطة. ويسرّ فريق

غرب دارفور أيضا، بعد القتال الذي وقع مؤخرا بين قبيلتي المسيرية والرزىقات - النوايه بالقرب من كاس في جنوب دارفور. وأسفرت هذه الاشتباكات عن خسائر كبيرة في صفوف المدنيين وتشريد مجتمعات محلية، وأعاقت إيصال المساعدات الإنسانية. وردا على ذلك، تعمل البعثة المختلطة على جميع المستويات لتحسين الأمن والحماية وتيسير إمكانية وصول الوكالات الإنسانية على نحو أفضل إلى المناطق المتضررة، ولدعم عملية المصالحة في حالات القتال بين القبائل. وأدعو جميع الأطراف في دارفور إلى تيسير وصول العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والمجتمع الإنساني إلى الأماكن التي دار فيها القتال في الآونة الأخيرة، مثل جبل مرة وجبل مون، لكي نقيّم احتياجات السكان المتضررين على نحو كافٍ ونلبّيها.

وتماشيا مع هذه الجهود، دعوت الطرفين إلى الامتناع عن القتال والدخول في حوار مع بعضهما البعض بدلا من اللجوء إلى العنف. وأعتقد اعتقادا راسخا بأنه لا يمكن حل أزمة دارفور بالوسائل العسكرية، لأنه لو كان يمكن حلّها عسكريا لكانت قد حلّت، بل عن طريق المفاوضات والعملية السياسية. وسأستمر في اغتنام كل فرصة لإقناع الطرفين بوجهة النظر هذه. وقمت بذلك عندما التقيت مع عبد الواحد محمد النور في باريس في آذار/مارس لمناقشة مسألتي الوصول والأمن في المناطق الخاضعة لسيطرة حركته.

وفي هذا السياق، لا بد لي أن أبلغكم بقلق بالغ أن الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني ما زالوا هدفا للهجمات والأعمال الإجرامية. وفي الواقع، شهدت الفترة المشمولة بالتقرير تجدد الهجمات ضد حفظة السلام التابعين للعملية المختلطة، وحالات الاختطاف. وتشمل هذه الهجمات هجوماً وقع في ١٨ شباط/فبراير على وحدة شرطة مشكّلة باكستانية، ومؤخرا، في ٧ أيار/مايو، هجوماً على

الوساطة والبعثة المختلطة أيضا حلقة عمل مع حركة التحرير والعدالة في المدة من ٦ إلى ٨ نيسان/أبريل بشأن تنفيذ وقف إطلاق النار بغية تعزيز الفهم المشترك للآليات التي سيجري وضعها والتي ستكون مؤاتية لتنفيذ وقف إطلاق النار بفعالية.

ومما يؤسف له أنه على الرغم من المحاولات العديدة من جانب فريق الوساطة، فإن الأطراف لم تتمكن من الاتفاق على اتفاق سلام نهائي قبل حلول الموعد النهائي المحدد في ١٥ آذار/مارس، أو على بروتوكول لتنفيذ وقف إطلاق النار. وعلى النقيض من ذلك، علّقت حركة العدل والمساواة مشاركتها في المفاوضات في أوائل أيار/مايو احتجاجا على انتهاكات مزعومة من جانب الحكومة لاتفاق وقف إطلاق النار.

وقد شهدت الأسابيع المنقضية، فعلا، اشتباكات عنيفة بين الحكومة وحركة العدل والمساواة في جميع ولايات دارفور الثلاث. ففي ١٣ أيار/مايو، شنت الحركة هجمات على موقع حكومي، وكذلك على قافلة شاحنات تجارية ترافقها قوات حكومية في منطقة مهاجرية في جنوب دارفور. وفي اليوم التالي، ١٤ أيار/مايو، أعلنت الحكومة أنها نجحت، بعد أسبوعين من القتال، في طرد الحركة من جبل مون، معقلها في غرب دارفور. وفي اليوم ذاته، أكدت قوات البعثة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور انسحاب الحركة من منطقة شنقل طوباوية في شمال دارفور، والتي كانت قد استولت عليها مؤخرا من فصيل ميني ميناوي، التابع لجيش تحرير السودان.

كما تلقت البعثة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور تقارير عن تجدد القتال منذ ٦ أيار/مايو بين حكومة السودان وفصيل عبد الواحد التابع لجيش تحرير السودان في منطقة جبل مرة. وفضلا عن ذلك، ما زالت التوترات مرتفعة في جنوب دارفور، ومؤخرا، في

الدوحة في مطلع حزيران/يونيه، وأود أن أعيد التأكيد على ضرورة مواصلة جميع الأطراف الاشتراك في محادثات السلام في الدوحة. ونرى أنه لا يوجد بديل عن محادثات السلام إذا أردنا التوصل إلى تسوية شاملة للصراع في دارفور عاجلا وليس آجلا.

وعند وصولي إلى دارفور، بلغ نشر قوام البعثة متوسطا عاما يقدر بحوالي ٧٠ في المائة. ويسرني أن أبلغكم أن نشر القوام قد زاد منذئذ ليصل إلى حوالي ٨٧ في المائة بالنسبة للجيش و ٧٤ في المائة بالنسبة للعنصرين المدني والشرطي، وتبذل الجهود لزيادة هذه الأرقام بحلول نهاية هذا العام. وقد وصلت المروحيات التكتيكية التي قدمتها إثيوبيا إلى مسرح العمليات، وتعمل العملية المختلطة حاليا مع حكومة السودان بشأن الطرائق والإجراءات اللازمة لاستخدامها في العمليات الروتينية وحالات الطوارئ. كما أحرز تقدّم في بناء الهياكل الأساسية اللازمة لتحسين تنفيذ العملية المختلطة للأنشطة المنوطة بها.

وقد مكّنت أوجه التقدم هذه العملية المختلطة من زيادة وتيرة ونطاق الدوريات العسكرية والشرطية، التي يتزايد تواجدها وتوفر مزيدا من الحماية في جميع أنحاء المنطقة. ومع ذلك، ولئن كان من المقرر أن يصل معظم الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المتبقين في غضون الأشهر المقبلة إلى مسرح العمليات، لم يتعهد بعد أي طرف للعملية المختلطة بتوفير وحدات التمكين الهامة مثل طائرات هليكوبتر عسكرية للخدمات ووحدات المراقبة الجوية. وأغتتم هذه الفرصة لأناشد وأرجو البلدان التي لديها القدرات أن تساعدنا على بناء هذه الأصول الأساسية للغاية. فبدونها، سيكون من الصعب على العملية المختلطة تحقيق إمكاناتها الكاملة على النحو المتوخى في القرارات التأسيسية لمجلس الأمن.

دورية عسكرية مصرية، ووقع كلا الهجومين في جنوب دارفور. ويحزني أن أبلغكم أن هذين الهجومين أسفرا عن مقتل فردين من حفظة السلام المصريين، وإصابة سبعة أفراد باكستانيين وثلاثة أفراد مصريين آخرين من قوات حفظ السلام بجروح خطيرة، وإصابة بعضهم بعاهات دائمة. كما حُطف في نيالا، جنوب دارفور، أربعة من ضباط الشرطة من جنوب أفريقيا في ١١ نيسان/أبريل وبقوا محتجزين لمدة ١٦ يوما قبل أن يطلق سراحهم بعد مشاركة مكثفة من العملية المختلطة مع جميع أصحاب المصلحة. وعلاوة على ذلك، وفي ١٤ أيار/مايو، تعرّضت سيارة موظف محلي للسرقة، واحتجز لأكثر من ٢٤ ساعة قبل أن يطلق سراحه. وفي الآونة الأخيرة، في ١٨ أيار/مايو، اختطف ثلاثة موظفين من منظمة صندوق السامري الخيرية - موظفان سودانيان دوليان وموظفة دولية - في أبو عجورة، بالقرب من نيالا في جنوب دارفور.

وسعيا لإحباط تكرار حوادث من هذا القبيل في المستقبل، أعطيت تعليمات صارمة لقواتنا ووحدات الشرطة لدينا بالرد بقوة أكبر على الهجمات. كما أوضحت في جميع حواراتي أن جرائم من هذا القبيل ضد حفظة السلام تشكّل جرائم حرب. وفي غضون ذلك، أوصل العمل عن كثب مع جميع الأطراف المعنية لكفالة محاكمة مرتكبي هذه الأعمال الجبانة على وجه السرعة، واحترام الجميع لحياة أفراد العملية المختلطة ونزاهتهم وحرمتهم.

وما زالت عملية السلام في حد ذاتها تنطوي على تحديات كبيرة، بما في ذلك استمرار انعدام الأمن، وعدم انسجام بين الحركات المسلحة، ورفض عبد الواحد المشاركة في محادثات السلام، والتقدم المحدود المحرز في وضع ترتيبات لوقف إطلاق النار الدائم، وبطبيعة الحال، التوصل إلى اتفاق شامل. ولكي تستأنف المفاوضات التي توقفت خلال فترة الانتخابات، دعا كبير الوسطاء المشترك جميع الأطراف إلى

وأود أيضا أن أشير إلى الانتخابات التي أجريت مؤخرا في السودان، مع إشارة خاصة إلى دارفور. لقد أوجدت تلك الانتخابات ديناميات جديدة للعملية السياسية في دارفور. وأرحب بإجراء عملية الاقتراع بطريقة سلمية ومنظمة في جميع أنحاء ولايات دارفور الثلاث، على الرغم من المعارضة القوية التي أعربت عنها الحركات المسلحة قبل فترة الاقتراع. وعلى الرغم من بعض العيوب التي سجلتها بعثات المراقبين الدوليين، فإن حقيقة الأمر هي أنه لدينا الآن ثلاثة محافظين جدد و ١٤٤ عضوا في مجالس الولايات الثلاث في دارفور، و ٧٢ ممثلا عن دارفور في الجمعية الوطنية. ولذلك من الهام والضروري في رأينا مراعاة هذا الواقع في عملية السلام بالنظر إلى أن هؤلاء هم دارفوريون منتخبون. وعلينا أيضا توسيع نطاق جهودنا لتشمل أصحاب المصلحة الهامين مثل الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين، الذين ربما لم تتجسد وجهات نظرهم بشأن عملية السلام بشكل كاف في العملية الانتخابية.

وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أن اجتماع الاستعراض الاستراتيجي للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وكذلك الاجتماع التشاوري بين المنظمين والشركاء الدوليين المنخرطين بشأن المسائل السودانية، اللذين عقدا مؤخرا يومي ٧ و ٨ أيار/مايو في أديس أبابا، أفرا وشددا على ضرورة أن تكون العملية السياسية في دارفور "شاملة" وتعالج جميع المسائل التي تمس شعب دارفور، بما في ذلك مسائل السلام والأمن ومسائل الأرض والقضايا الاجتماعية والاقتصادية، والعدالة والمصالحة". واتفق المشاركون على ضرورة استمرار عملية السلام في الدوحة، وبالاستفادة من التقدم الذي تحقق في الدوحة، ينبغي أن تبدأ العملية المختلطة عملية سياسية مكتملة في الميدان في دارفور وتقودها - عملية نابعة من الداخل نوعا ما - لضمان المشاركة المنهجية والمستمرة من جميع أصحاب المصلحة في دارفور. وعليه،

ونظرا لتحقيق هذه المستويات الكبيرة لانتشار العملية المختلطة، فقد برز توافق في الآراء بأنه ينبغي للعملية المختلطة أن تبدأ الآن بتحويل التركيز من المسائل المتعلقة بالنشر إلى تنفيذ الولاية. وبناء عليه، ومنذ أن توليت مهمتي في كانون الثاني/يناير، لخصت الأولويات الأربع التالية بوصفها رؤيتي وأهدافي بشأن البعثة.

أولا، يجب علينا تعزيز أمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني، فضلا عن توفير الحماية للسكان المدنيين والأشخاص المشردين داخليا. وستظل هذه الأمور الولاية الأساسية للعملية المختلطة.

ثانيا، يجب أن نوفر المزيد من الدعم الاستباقي لعملية السلام الجارية، لأنني أعتقد اعتقادا راسخا بأنه ينبغي لنا ألا نكتفي بالبقاء في الفاشر فحسب وانتظار التوصل إلى اتفاق سلام سيتعين علينا حينئذ أن ننفذه. وبدلا من ذلك، ينبغي لنا أن ننخرط في عملية السلام والتحدث مع جميع الأطراف - العناصر المسلحة وحكومة السودان، وحكومة قطر، التي تقوم بدور الميسر، وكبير الوسطاء المشترك نفسه - حتى نتمكن من التوصل إلى اتفاق سلام شامل في أقرب وقت ممكن.

العنصر الثالث من رؤيتي هو تيسير التطبيع الجاري للعلاقات بين تشاد والسودان، لأنه عندما تتحسن تلك العلاقات سنستفيد نحن المتواجدين في الميدان. وعندما تكون العلاقات غير جيدة، بطبيعة الحال، نكون نحن وشعب غرب دارفور على وجه الخصوص، أول الضحايا.

العنصر الرابع من رؤيتي هو تعزيز وتيسير تقديم الدعم لتحقيق الانتعاش والتعمير والتنمية في دارفور. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد أننا لن نقوم بأعمال الانتعاش والتنمية، ولكننا سنكون في الطليعة لتشجيع الذين يملكون القدرات والولاية لتحقيق التنمية.

العابر والأنشطة التجارية، حيث تم رصد عبور الكثير من المركبات التجارية المسجلة في تشاد لتلك الحدود.

وأود أن أعود بإيجاز إلى مسألة عودة الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين إلى ديارهم بطريقة طوعية ملائمة وكرامة. إن قناعتى الراسخة هي أنه ليس من باب المبالغة التشديد على الصلة بين السلام والأمن والتنمية عندما نفكر في التحدي المعقد لحل صراع دارفور بطريقة مستدامة وفعالة. ويشكّل الاحتفاظ بحوالي ٣,٢ مليون ساكن في مخيمات المشردين داخليا في دارفور قبلة موقوتة، كما بينت، التجربة في أماكن أخرى، مثل لبنان وغزة. ولا يمكن للمرء أن يبقى بشكل دائم على أكثر من مليوني شخص في مخيمات للمشردين داخليا بدون التعرض لقدرة من التطرف وبعض التشدد بين الناس.

وبغية تفادي هذه التوجهات السلبية. لا بد من السعي بنشاط لوضع برنامج للعودة الطوعية والمستدامة للأشخاص المشردين داخليا واللاجئين إلى ديارهم أو إلى مناطق قريبة من المخيمات. وتقع المسؤولية الأساسية عن هذا العمل، بالطبع، على عاتق حكومة السودان، التي لا بد أن تخصص موارد مالية ضخمة وموارد أخرى لإنعاش وتنمية دارفور. لكن حكومة السودان لا تستطيع تحقيق هذا الهدف بمفردها وينبغي عدم تركها تفعل هذا بمفردها.

وعلاوة على احتياجات الأشخاص المتواجدين في مخيمات المشردين داخليا، يجب أيضا أن يستفيد دارفوريون آخرون من مكاسب السلام. وبالتالي، هناك حاجة لدعم مشاريع الإنعاش المبكر والتعمير والتنمية وتشجيع توفير الخدمات الأساسية وتنشيط الاقتصاد وسبل الرزق. وتحقيقا لهذه الغاية، كنفبت البعثة تعاونها مع فريق الأمم المتحدة القطري. وتشرفت، يوم الأحد الماضي، ١٦ أيار/مايو، بالمشاركة مع السيد جورج شارباتيبي، منسق الأمم المتحدة

بدأت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في وضع استراتيجيات وإعداد آليات للإشراك المنهجي للمسؤولين المنتخبين حديثا، والأشخاص المشردين داخليا، واللاجئين، والقبائل العربية، والقادة التقليديين والإدارة المحلية، وخاصة النساء والشباب وجميع ممثلي المجتمع المدني الآخرين في كل المسائل المتصلة بالسلام والاستقرار في دارفور. والهدف هو طمأنتهم حيال قدرتهم على الإسهام في عملية السلام ومساعدتهم في الإعراب عن شواغلهم. ونفعل ذلك مع اعتقاد قوي بأنه سيسهم بقدر كبير في تقبل الجمهور لنتيجة عملية السلام وتولييه زمامها، وبالتالي جعلها مستدامة.

وهناك مؤشرات على أن التقارب الذي وقع مؤخرا بين حكومتي تشاد والسودان، وهو تطور نعمل أنا وكبير الوسطاء المشترك جاهدين لدعمه، لا يزال قائما وتعزز فعليا. كما تتواصل الجهود لتيسير وتعزيز تنفيذ التعهد الذي قطعه البلدان في إطار السعي لبلوغ الأهداف المتفق عليها لتقاربهما. لقد عدت مؤخرا من بعثة إلى نجامينا حيث اجتمعت مع الرئيس ديبي بغية تيسير وتشجيع التزامه بالواجبات التي تعهد بها البلدان بشأن تطبيع العلاقات بعد اتفاق ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

وفي هذا السياق، يسعدني أن أبلغ المجلس بأنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تسجل البعثة أي تقرير عن نشاط عسكري أو هجمات عبر الحدود. وتماشيا مع اتفاق البلدين، فقد أنشأ قوة مشتركة لرصد الحدود تتألف من ١٥٠٠ جندي من كل بلد، بإجمالي ٣٠٠٠ جندي، مدربين على تعزيز الأمن عبر الحدود. ويوجد مقر القوة المشتركة في الجنيينة، غرب دارفور. كما يسعدني أن أضيف أنه في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠، أعيد فتح نقطة عبور الحدود الرئيسية بين البلدين، قرب الجنيينة في غرب دارفور، أمام حركة المرور

ويسر جهود مماثلة من جانب أسرة الأمم المتحدة صوب استقرار مستدام للحالة في دارفور.

أود أن أختتم بياني بعرض تقييم شامل للحالة في دارفور وأداء البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأرى أنه على الرغم من بذل قصارى جهدنا، جاءت النتائج متباينة. ففي مجالي الأمن وحماية السكان المدنيين، تحقق بالفعل بعض التقدم، لكن تبقى هناك جيوب لانعدام الاستقرار. وحققت عملية السلام، التي أدمتها بشكل فعال بقيادة فريق الوسطاء المشترك، تقدماً، لكن لا يزال هناك شعور عميق بعدم الثقة بين الأطراف المعنية، وبعض الأطراف لا تشارك في العملية.

وتوشك البعثة على بلوغ النشر الكامل، وهو تطور إيجابي، يمكن الموظفين بالتالي الآن من التركيز بدرجة أكبر على تنفيذ الولاية. وبعبارة أخرى، إنهم ينتقلون من النشر إلى التوظيف. لكننا لا نزال نفتقر إلى وحدات تمكين مهمة.

لكن، على الرغم من هذه التحديات، تعمل البعثة على كل الأصعدة وعلى مجموعة من الجبهات لتعزيز السلام والاستقرار في دارفور. إن التحديات التي تواجهها البعثة تحديات حسام، لكنني وزملائي نبقى مصممين على كفاءة إحراز التقدم في إضفاء الاستقرار على الحالة الأمنية في دارفور وإنهاء الصراع الذي تسبب لأهل دارفور في أحزان تفوق الوصف.

الرئيس: أشكر السيد غمباري على إحاطته الإعلامية.

وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أَدْعُو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

المقيم والمنسق الإنساني في السودان، في ترأس اجتماع في الفاشر لفريق الأمم المتحدة القطري والبعثة ناقشنا خلاله التعاون والتنسيق بين كل الأطراف الفاعلة المعنية في هذا الصدد.

وبالإضافة إلى ذلك، بدأت البعثة زيادة تواجدها في المناطق الريفية في دارفور، وخاصة في مناطق العودة المحتملة، بغية الإسهام في تعزيز الأمن والسلامة هناك. كما ندرس سبل استخدام أصولنا المتاحة، مثل وحدات الهندسة واللوجستيات العسكرية، لمساعدة حكومة السودان في إصلاح شبكة السكك الحديدية في دارفور وتنمية الموارد المائية في جميع أنحاء دارفور.

وبهذا الصدد، أرحب وأشيد بجهود جميع المانحين، التقليديين والجدد، في دعم احتياجات شعب دارفور. وفي الآونة الأخيرة، أعلن في مؤتمر المانحين الدولي لدارفور الذي عقد في القاهرة يوم ٢١ آذار/مارس، وشاركت في رئاسته منظمة المؤتمر الإسلامي ومصر وتركيا، عن تبرعات قدرها ٨٥ مليون دولار، وجرى الكشف عن مشاريع كثيرة، بما في ذلك بناء القرى النموذجية والوحدات السكنية للمشردين داخلياً الذين قد يفضلون الانتقال إلى مناطق متاخمة أو قريبة من المناطق الحضرية وموارد المياه. وفضلاً عن ذلك، أعلنت حكومة قطر عن التبرع برأسمال ابتدائي يصل إلى بليون دولار يخصص لتأسيس صندوق إنعاش دارفور.

وأود أن أشير إلى أنه خلال الاجتماعات بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والشركاء الدوليين، التي أشرت إليها آنفاً، والتي عقدت يومي ٧ و ٨ أيار/مايو في أديس أبابا، شدد المشاركون على أهمية تعزيز جهود الإنعاش والتعمير المبكرين في دارفور، ورحبوا بدعوة البعثة بشكل فعال إلى المشاركة في هذه المسألة وانخراطها فيها على نحو مناسب. ويحدوني الأمل أن يشجع مجلس الأمن هذه اللفتات الإيجابية